

مذكرة تفاهم

بين

المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

و

المجلس الاتحادي لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

بشأن

إقامة تعاون بين الأجهزة التشريعية في المسائل ذات الاهتمام المشترك

إن حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية؛

[يشار إليهما فيما بعد معاً باسم "الطرفان/ الطرفين" وبشكل فردي باسم "الطرف"]

إذ تأخذان بعين الاعتبار العلاقات الودية التي تربط البلدين؛

واستناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في كل من ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي؛

وإذ ترغبان في مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية من خلال إقامة علاقة ثنائية في مجالات اختصاص ممثلو المجلس الاثيوبي بشقيه (وهما مجلس الاتحاد وهو الغرفة العليا في المجلس وبيت ممثلو الشعب وهو الغرفة السفلية في المجلس) من جهة، والمجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة من الجهة الأخرى؛

فقد وافقتا على إبرام مذكرة التفاهم هذه؛

البند 1

مجالات التعاون

ضمن نطاق اختصاصاتهم المنصوص عليها في قوانين كل منهما، ستشارك السلطات المختصة المحددة في البند 2 من مذكرة التفاهم هذه في مجالات التعاون التالية:

1. بناء السلام وحماية حقوق الإنسان؛
2. تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك؛
3. التعاون في مجالات التنمية المستدامة والتكنولوجيا والابتكار.
4. تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجالات التعاون الاقتصادي المتبادلة.
5. التشاور وتبادل الآراء حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك؛
6. تعزيز العلاقات بين الشعبين.
7. التشاور والتعاون فيما يتعلق بالعهود الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية التي صدق عليها الطرفان وفقاً للقواعد الوطنية.

البند 2

السلطات المختصة

السلطات المعنية بتنفيذ مذكرة التفاهم هذه:

1. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

2. بالنسبة لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، البرلمان بشقيه وهما مجلس الاتحاد وهو الغرفة العليا في المجلس وبيت ممثلو الشعب وهو الغرفة السفلية في المجلس، وذلك حسب الاقتضاء.

البند 3

سبل التنفيذ

1. تُنفذ مذكرة التفاهم هذه وفقا للقوانين الوطنية المعمول بها لدى الطرفين.
2. من أجل تحقيق مجالات التعاون المنصوص عليها في البند 1، ستضطلع السلطات المختصة للطرفين بما يلي:
 - أ) عقد مشاورات ثنائية؛
 - ب) تبادل زيارات أعضاء المجلسين؛ و
 - ج) عقد اجتماعات ثنائية والتنسيق فيما بينهما في المنتديات الإقليمية والدولية.
3. سيتولى الطرفان تغطية الموارد اللازمة لإنفاذ مذكرة التفاهم هذه.

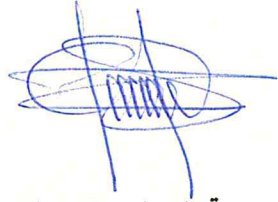
البند 4

الأحكام النهائية

1. تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ عند التوقيع.
2. يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه باتفاق الطرفين.
3. يجوز لأي من الطرفين إنهاء مذكرة التفاهم هذه عن طريق إعطاء الطرف الآخر إشعارًا مسبقًا قبل 3 أشهر من تاريخ الإنهاء المزمع.
4. يتم إجراء أي اتصال يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم هذه عبر القنوات الدبلوماسية بين الإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا.

وُقعت في أبوظبي في اليوم السابع عشر (17) من شهر يونيو من عام 2019، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، وكلا النصين متساويين في الحجية.

عن المجلس الاتحادي لجمهورية إثيوبيا
الديمقراطية الاتحادية



رئيسة المجلس الاتحادي الاثيوبي
معالي خيرية إبراهيم

عن المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات
العربية المتحدة



رئيسة المجلس الوطني الاتحادي
معالي د. أمل عبد الله القبيسي